

باسيل أسير حزب الله وأسير العقوبات يضيع «عرش» بعدا

رئيس التيار الوطني الحر: لن نطعن حزب الله ولو كلفنا غاليا

العقوبات الأميركية نسفت كل الجسور أمام رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل للوصول إلى قصر بعدا، وأقصى طموحه الآن هو الحفاظ على موقعه على رأس التيار، وإن كان هذا الأمر أيضا مشكوكا فيه أمام وجود شق متحفظ على سياساته، وسيوظف هذه الوجة لتعزير تموضعه.

بيروت - اعتبر رئيس التيار الوطني الحر وزير الخارجية اللبناني السابق جبران باسيل الأحد أن رفضه فك الارتباط مع حزب الله، كان السبب الرئيسي في فرض عقوبات أميركية عليه. وفرضت وزارة الخزانة الأميركية، الجمعة عقوبات على جبران باسيل، على خلفية تورطه في الفساد وعلاقته بحزب الله، المصنف تنظيما إرهابيا لدى الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية والعربية.

ويشكل إدراجه على لائحة العقوبات ضربة مزدوجة لـ"ابن العهد المدلل"، الذي كان يطمح إلى خلافة الرئيس ميشال عون في قصر بعدا.

وترى دوائر سياسية أن باسيل فقد بالعقوبات الأميركية، أي إمكانية للتسويق لنفسه دوليا، وأن تلك العقوبات من شأنها أن تقضي على طموحاته السياسية، حيث إن أقصى ما يمكنه الحفاظ عليه هو موقعه كرئيس للتيار الوطني الحر، وهذا لن يكون ممكنا على المدى المتوسط.

وتلفت الدوائر إلى أن هذه العقوبات ستعزز موقف تيار ألقوي، داخل الوطني الحر، متحفظ على سياسات باسيل، وحاول صهر الرئيس اللبناني في

وكان متوقعا منذ فترة طويلة أن تقدم واشنطن على ضم رئيس التيار الوطني الحر إلى قائمة العقوبات، التي سبق وأن ضمت المعاون السياسي لرئيس البرلمان نبيه بري على حسن خليل، بسبب تعاونه مع حزب الله.

واعتبر السياسي اللبناني، أن طلب قطع العلاقة مع حزب الله "يخالف مبدأ أساسيا من مبادئ التيار وهو رفضه أخذ تعليمات من أي دولة خارجية".

وأضاف "نحن لا يمكن أن نطعن أي لبناني لصالح أجنبي... فليس من الممكن أن نطعن بحزب الله... عزل أي مكون لبناني نحن لا يمكن أن نمشي فيه ولو كلفنا غالبا... ما يبيغ معنا، لا طيارا، لا حزب مشاركا في السلطة وأيضا كمسؤول سابق عن ملف الطاقة في الأزمة المالية التي يتخبط فيها لبنان".

ويشير المراقبون إلى أن باسيل احتكر ملف الطاقة لسنوات ولم يطرأ خلال تلك الفترة أي تحسين لا بل أنه زاد الدين العام في لبنان نحو خمسين مليار دولار بسبب تمنعه عن السير

من المرجح أن يستميت باسيل في الدفاع عن مطالبه الحكومية مع الالتصاق أكثر بحزب الله على أمل الحفاظ على ثقله

القاهرة - بدأت فرنسا تتحرك لاحتواء التديعات السلبية لأزمة الرسوم المسيئة للنبى محمد (ص)، من خلال الاستعانة بالدول الصديقة، حيث قام وزير الخارجية جان إيف لودريان بزيارة للقاهرة، الأحد، والتقى الرئيس عبدالفتاح السيسي ووزير خارجيته سامح شكري وشيخ الأزهر أحمد الطيب.

وكان الأزهر قد هاجم الرسوم الكاريكاتيرية، منتقدا دفاع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عنها في أكثر من مرة كان أرحها حينما قام مهاجر غير نظامي باعتداء في مدينة نيس ما تسبب في قتلى وجرحى.

وتعد مؤسسة الأزهر مرجعية في العالم الإسلامي، ومن هنا تحاول فرنسا نزع فتيل التوتر معها من خلال التأكيد على أن حملتها لا تستهدف ديانة بعينها بل المتطرفين.

وناقش لودريان في القاهرة البات تطويق الأزمة التي استغللتها تركيا والإخوان وتنظيمات متطرفة، وجرى حرقها عن مسارها للضغط على باريس كي تخفف من حدة انتقاداتها للرئيس رجب طيب أردوغان، وحثها على التوقف عن تحجيف منابح الجمعيات الإسلامية في فرنسا، وعدم زيادة الكاتف الأوروبية معها في هذا المجال. وتفق باريس والقاهرة في الكثير من الملفات المشتركة، وأهمها مكافحة الإرهاب، وردع المتطرفين، وإيجاد تسوية سياسية عاجلة للأزمة الليبية، ويمكن أن يزداد التعاون بينهما بما يحقق لكل طرف جانبا مهما من مصالحه الحيوية. ويرى متابعون، أن الأزمة التي سببتها

فرنسا تحارب الإرهاب ولا تستهدف الإسلام



باسيل ورقة محروقة

الوزير السابق في تيار المرده المسيحي المتحالف مع حزب الله يوسف فنيانوس ووزير المالية السابق علي حسن خليل من حركة أمل الشيعية برئاسة رئيس البرلمان نبيه بري، أبرز حلفاء حزب الله. وطلب عون النسبت الحصول على الأدلة التي دفعت واشنطن إلى فرض عقوبات على باسيل. وتعود العلاقة بين التيار الوطني الحر وحزب الله إلى عام 2006 حيث وقع الطرفان على اتفاق شراكة استراتيجي، عرف باتفاق مار مخايل.

ويأتي ذلك الاتفاق في ظرفية حساسة يمر بها لبنان، على خلفية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في العام 2005 والتي أدت فيها عنصر من حزب الله، قبل أشهر.

جبران باسيل واستغناء أميركا...
9 ص

ويرجع المراقبون أن يستميت باسيل في الدفاع عن مطالبه إزاء التشكيل الحكومي مع الالتصاق أكثر بحزب الله على أمل أن ينجح في الحفاظ على ثقله. وأكد باسيل في المؤتمر الصحافي "لا يمكن أن نطعن حزب الله"، وقال "لا نترك (حزب الله) بضغط خارجي، إذا أردنا أن نترك فلاسباب داخلية"، مشيرا في الوقت نفسه إلى وجود خلافات عدة مع الحزب بينها "السلام في المنطقة ووجود إسرائيل".

وباسيل (50 عاما) من أكثر الأشخاص قربا إلى عون، وهو رئيس التيار الوطني الحر الذي يتزعمه رئيس الجمهورية، وحليف وثيق لحزب الله بموجب اتفاق تفاهم يعود إلى العام 2006.

وللمرة الأولى، تطال العقوبات الأميركية مسؤولا سياسيا رفيعا من حلفاء حزب الله المسيحيين، وفرضت واشنطن في سبتمبر أيضا عقوبات على

في أي مشروع ذي جدوى للكهرباء، إن عبر الاستعانة بشركة "سيمينز" الألمانية أو عبر الصناديق العربية، في مقدمها الصندوق الكويتي.

ويقول المراقبون إن باسيل سعى لاستغلال شراكته مع حزب الله لتعزيز نفوذه السياسي ضاربا عرض الحائط بكل التوازنات القائمة، من خلال تدخلاته في التشكيل الحكومي.

ويعاني لبنان اليوم من أزمة حكومية في ظل سقف المطالب العالي الذي وضعه رئيس التيار الوطني الحر في وجه رئيس الوزراء المكلف الزعيم السني سعد الحريري، ومنها حصول التيار الماروني على الثلث المعطل داخل الحكومة وأيضا الاحتفاظ بحقيبة الطاقة.

ويأتي هذا التعنت من باسيل في وقت تواجه فيه البلاد خطر الإنهيار المالي والاقتصادي، الأمر الذي يثير قلق الداخل والخارج.

أوردت بان باسيل "مسؤول أو متواطئ، أو تورط بشكل مباشر أو غير مباشر في الفساد، بما في ذلك اختلاس أصول الدولة ومصادرة الأصول الخاصة لتحقيق مكاسب شخصية".

واتهمه مسؤول أميركي باستخدام نفوذه لتأخير تشكيل حكومة في لبنان. وقال إن شراكته السياسية مع حزب الله سمحت للآخر "بتوسيع نفوذه".

ويرى مراقبون أن محاولات باسيل بنفي أي تورط له في فساد مباشر لا يمكن أن يخفي واقع مسؤوليته كرئيس حزب مشاركا في السلطة وأيضا كمسؤول سابق عن ملف الطاقة في الأزمة المالية التي يتخبط فيها لبنان.

ويشير المراقبون إلى أن باسيل احتكر ملف الطاقة لسنوات ولم يطرأ خلال تلك الفترة أي تحسين لا بل أنه زاد الدين العام في لبنان نحو خمسين مليار دولار بسبب تمنعه عن السير

باريس تبحث عن نزع فتيل أزمة الرسوم من بوابة الأزهر

وأن الإرهاب يستهدف عددا من الدول، منها مصر، التي أشاد بدورها في محاربة التطرف وتنظيماته، لافتا إلى أنه "سينسق مع الإدارة الأميركية الجديدة في القضايا الدولية ومكافحة الإرهاب".

وتعرضت فرنسا لحملة من منظمة من قبل جهات إسلامية على علاقة قوية بتركيا، تعمدت التشويش على أهداف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن حديثه عن الانزعالية الإسلامية ومخاطرها، وتكثيف الأضواء على فرنسا للإضرار بمصالحها الاقتصادية.

ووجدت الدعوة المقاطعة البضائع الفرنسية أصداء واسعة لدى قطاع كبير من البسطاء في دول عربية وإسلامية عديدة، وتصدرت الواجهة بدلا من دعوات سبقتها المقاطعة البضائع التركية، ما أكد نية الاستهداف السياسي.

ويؤيد التعاون والتنسيق بين فرنسا ومصر في ملف المتطرفين عموما، إلى زيادة مخاوف أنقرة وجماعة الإخوان، خشية فضح الخيوط التي تربط كل منهما بجماعات تنشط في دول أوروبية تحت ستار إنساني، وهو ما جعل الحملة تستعر ضد فرنسا.

ويقول مراقبون، إن التعاون بين القاهرة وباريس في مجال مكافحة الإرهاب يضيق الخناق أيضا على الأنشطة التي ترعاها تركيا في ليبيا، ويضع عملية التصدي للمتطرفين والمرترقة والمليشيات كعنصر مهم في مسار حل الأزمة.

وتريد فرنسا أولا إطفاء النيران التي اندلعت حولها في دول عدة، باستخدم خطاب عقلاني هادئ، يصحح التفسيرات الخاطئة التي راجت حول الرسوم المسيئة.



سامح شكري
أهداف سياسية
خلف العمليات الإرهابية
في فرنسا

وترى أن التفاهم مع مؤسسة الأزهر، بعد الاعتذار عن الإساءة للنبى محمد (ص) عبر الرسوم المسيئة، من شأنه أن يهدئ الغضب في العالمين العربي والإسلامي، خاصة إذا تجاوب شيخ الأزهر مع باريس، وهي خطوة تخفف من وطأة الدعوات التي صدرت ضد فرنسا ومصالحها في المنطقة.

وقال شيخ الأزهر في خطاب له الشهر الماضي، إن "الإساءة للأديان والنيل من رموزها المقدسة تحت شعار حرية التعبير ازدواجية فكرية ودعوة صريحة للكراهية".

ودافع الرئيس المصري في خطاب بمناسبة ذكرى مولد النبي محمد نهاية الشهر الماضي عن "القيم الدينية"، مؤكدا رفضه للإساءة إلى النبي محمد.

وترمي زيارة وزير خارجية فرنسا للقاهرة إلى ضمان وقوفها في صفها، الأمر الذي لا يجد ممانعة لدى القيادة المصرية، التي تتطلع إلى استعمار الإجراءات الفرنسية لإيجاد صيغة لخطاب دولي متقارب للتعامل مع الجمعيات الإسلامية النشطة في أوروبا، والروافد التي تغذي عليها من خلال ما تتلقاه من دعم تركي.

فصل الدين عن الدولة السودانية على المحك

الخرطوم - انتقد عضو مجلس السيادة بالسودان، الفريق شمس الدين كباشي، الأحد، توقيع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، "إعلان مبادئ" مع الحركة الشعبية - قطاع الشمال، يتضمن التنصيص على فصل الدين عن الدولة.

وهذا أول موقف يتم إعلانه من داخل مجلس السيادة بشأن "إعلان المبادئ" الذي جرى التوصل إليه قبل أسابيع. ويقول مراقبون إن موقف كباشي يعكس موقف الشق العسكري، الذي لطالما أظهر تحفظات على مثل هكذا مطالب.

وقال في حوار أجراه مع صحيفة "اليوم التالي" المحلية إنه "لا حمدوك ولا رئيس مجلس السيادة يمتلكان الحق في اتخاذ القرار (توقيع الإعلان)، هو قرار مجلس، ولا يستطيع أحد اتخاذه".

وكانت الحركة الشعبية - قطاع الشمال التي يقودها عبدالعزيز الحلو قد اشترطت إقرار فصل الدين عن الدولة للعودة إلى طاولة التفاوض.

وفي سبتمبر الماضي، وقع حمدوك، مع الحلو بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، "إعلان مبادئ"، تضمن علاقة الدين بالدولة وحق تقرير المصير.

وقال كباشي "ما فعله حمدوك هو خروج على مؤسسات الدولة، وعندما جاء بالقرار للمؤسسات تم رفضه (...) وأي محاولات للاتفاق غير مقبولة".

وتطالب حركة الحلو بأن تكون "العلمانية نصوصا صريحة في الدستور"، أو الإقرار بحق تقرير المصير لولايتي النيل الأزرق (جنوب شرق) وجنوب كردفان.